مأرب برس MAREB PRESS
يومية - مستقلة - عامة
العدد (224)
الثلاثاء 24 سبتمبر 2013م

ثورة إسقاط الحصانة

عبد القوي حسان

الثورة فعل جماهيري واسع، تهدف إلى تغيير وإسقاط القيم والعقلية الحاكمة مستخدمةً في سبيل ذلك كل الأدوات والوسائل الممكنة؛ العصيان، والتمرد، القلم، التصميم وقوة الإرادة، الصبر في المقاومة والمقارعة، الثبات حتى النصر.

الثورة هي نتاج للظلم والطغيان.. وشعور الأغلبية بالغبن والحرمان.. كما أنها نتاج لتراكم الوعي لدى الجماهير.. وإحساسهم بجور الظلم وشدة وطأته عليهم.. وإيمانهم بقدرتهم على التخلص من الطاغية.

الجمهورية الموازية

استطاعت الثورة إرغام صالح على التنحي دون الرحيل؛ فخروج من دار الرئاسة ليشكل تواجداً موازياً من منزله عقّد الأمور، وأربك المشهد، وعرقل استكمال تحقيق الأهداف.

من أخطر الثورات تلك الثورة التي تحقق النصف، وتتجاهل النصف الآخر.. فحسب جبران خليل جبران أن "نصف شربة لن تروي ظمأك.. ونصف وجبة لن تشبع جوعك.. ونصف طريق لن يوصلك إلى أي مكان.. ونصف فكرة لن تعطي لك نتيجة.. النصف هو لحظة عجزك وأنت لست بعاجز؛ لأنك لست نصف إنسان، أنت إنسان وجدت كي تعيش الحياة، ولا نصف حياة"!!

الدونية المُرة أن نعيش نصف حياة، أو نموت نصف موت، أو نختار نصف حل، أو نقف في منتصف الحقيقة، أو نحلم نصف حلم، أو نتعلق بنصف أمل، أو نصمت لكي نتكلم، أو نتكلم لكي نصمت.

الدونية في مسيرة الثورات الرضا بأنصاف الحلول؛ لأن نصف الرفض قبول، النصف هو أن تصل وأنت لا تصل، وأن تعمل وأنت لا تعمل، أن تغيب وأنت حاضر, النصف هو أنت عندما لا تكون أنت؛ لأنك لم تعرف من أنت.

إن الوقوف في منتصف طريق الثورة خيار بائس.. كما أن تحقيق نصف الأهداف والتنازل عن بقية الأهداف أقصر طريق لوأد الثورات وتبديد التضحيات.. وبحسب الفقيه السياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل: "إن الثورة مثل الرواية، أصعب ما فيها هو نهايتها".

فلا يعقل أن يقبل الشعب اليمني بعد اليوم ترقيعاً أو التفافاً، أو أن يرضى بما دون إسقاط الحصانة ومحاكمة صالح وأعوانه.

عندما منحت القوى الدولية الحصانة لصالح ووافق عليها السياسيون في اليمن لم يكونوا مخطئين حفاظا على سلامة أرواح الناس وعدم الاستمرار في سفك الدماء، وتلك كانت طبيعة المرحلة، لكن اليوم ورغم تجرد صالح من القوة التي كان يمتلكها إلا أنه لازال يعمل على إرباك المشهد وخلط الأوراق وزعزعة الأمن من خلال جمهورية موازية يحكمها من منزله. الأمر الذي دفع بشباب الثورة تدشين مرحلة جديدة من مراحل الثورة مرحلة إسقاط الحصانة ومحاكمة القتلة. وليس غريبا أن تنطلق حملة عائدون للتغيير من عاصمة الثورة تعز، بتدشين حملة مليون توقيع لإسقاط الحصانة ومحاكمة قتلة الثوار.

كان المتوقع أن يستغل صالح الحصانة الممنوحة له لينجو بنفسه وعائلته، ويترك اليمن للشرفاء لكي يبدءوا مرحلة جديدة يكتبون مفرداتها بأيدهم ويحققون حلمهم المنشود في بناء دولة العدل والقانون والشراكة السياسية من خلال مؤتمر حوار بلا خطوط حمراء أو محرمات يضم كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، إلا أن سنة الله تقتضي دائما أن الظالم لا يعي ويدرك سنن الله في الظالمين حتى يحيق عليه المكر السيئ الذي لا يحيق إلا بأهله.

اليوم لا شيء يخشاه شباب الثورة.. فقد تجاوزوا كل ما كان السابقون يخشونه في حياتهم؛ خرجوا بائعين أنفسهم للوطن وللحرية والعيش الكريم.. استقبلوا رصاص القناصة المجرمين بصدور عارية؛ من أجل الكرامة والحرية، وتحقيق كل أهداف الثورة.

من الخيانة لدماء الشهداء أن يظل صالح يتفق مع أصحاب المشاريع الخاصة والصغيرة لتقويض بنيان النظام الحالي من أجل إعادة تثبيت دعائم حكمه وحكم عائلته.

بين يدي الرئيس هادي

الرئيس هادي يعيش في موقف لا يحسد عليه.. فهو ومن معه من شرفاء الوطن أمام مرحلة انتقالية في غاية التعقيد والصعوبة.. لكن بقاء الحال على ما هو عليه دون العمل على إسقاط حصانة صالح ومحاكمته فإن المشهد يعيد نفسه وبصورة أكثر وضوحاً من الثورات السابقة، سواء كانت ثورة 48، أو ثورة 62، والتي قال فيها البردوني رحمه الله:

والرجال الذين بالأمس ثاروا أيقظوا حولنا الذئاب وناموا
ربما أحسنوا البدايات لكن هل يحسون كيف ساء الختام؟

فالوقوف في منتصف الطريق لا يوصل إلى نهايته.. وعدم الثورة خير من نصفها؛ لأن عودة السابق انتقام من اللاحق.. فنصف حياة بالتأكيد موت لنصفها الآخر.. وحسن البداية لا يعنى بالضرورة حسن النهاية.

مقاربات في الفيدرالية والدولة الاتحادية (3)

د عيدروس نصر ناصر

الإشكالية الأكبر التي تواجهها فكرة الفيدرالية في اليمن هي إشكالية الرفض من قبل أقوى طرفين رئيسين فاعلين في شمال اليمن وجنوبه: ففي الشمال يرفضها حزبا المؤتمر الشعبي العام (وأنصاره)، والتجمع اليمني للإصلاح (ومعه حزب الرشاد وربما بعض أحزاب المشترك) والحزبان الرئيسيان لهما حضورهما في الجنوب لكن هذا الحضور أصبح عرضة للتآكل والتقلص بفعل ما أنتجته سياساتهما طوال فترة ما بعد حرب 1994م وموقفهما السلبي من مطالب ضحايا هذه الحرب، وفي الجنوب ترفضه معظم فصائل ومكونات الحراك السلمي الجنوبي، والموافقون منهم على مشروع الفيدرالية يشترطون، أن تكون ثنائية (أي بإقليمين شمالي وجنوبي) وأن تكون مقترنة بفترة زمنية تليها عملية استفتاء في الجنوب على البقاء في الدولة اليمنية الواحدة أو العودة إلى النظام الشطري، وتبدو أسباب رفض الطرفين معروفة، فلكل طرف من الرافضين مصالحه التي يستميت في الدفاع عنها.

رفض الفيدرالية من قبل طرفين قويين ومؤثرين في الساحة اليمنية يبين حجم واتساع الشقة القائمة بين القوى السياسية في اليمن، وبالتالي حجم وضخامة وجدية المشكلة وأهمية دراستها بترو وأناة بعيدا عن ثقافة التخوين والتكفير والاتهام، فالطرف الأول يرفض الفيدرالية ليس من منطلق حبه (للوحدة اليمنية) حتى وإن تظاهر بهذا، بل من منطلق أنها (أي الفيدرالية) ستسحب عنه مصالح وغنائم مهولة حققها زعماؤه نقلت معظمهم من مرتبة المواطنين العاديين وفي أحسن الأحوال الموظفين الحكوميين المقتدرين أو مشائخ القبائل ميسوري الحال إلى مرتبة المليارديرات والميليتمليارديرات، وهم بذلك ولذلك لا يمكن أن يكتفوا بما حققوا من وراء هذه الغنائم بل إنهم يرغبون في تأبيد هذا الوضع وتحويله إلى أمر واقع ومستمر، وأحقية غير قابلة للتغيير، بعد ذلك يأتي توظيف المقدس والمحرم الديني والأخلاقي للتستر على هذه الحقيقة.

أما الطرف الآخر من الرافضين للفيدرالية (أي فصائل الحراك الجنوبي السلمي ومعهم غالبية المواطنين الجنوبيين) فإنهم ينطلقون من أن كل مصادر وأسباب المعاناة التي تعرض لها الجنوب في العقدين الأخيرين لم تكن إلا نتيجة للوحدة المرتجلة التي أتت بلا دراسة ولا ممهدات ولا تفكير في إمكانية خلق اندماج حقيقي بين طرفي الوحدة (والطرفان هنا هما الشعبان في الشمال والجنوب)، وفي الحقيقة لا يمكن إنكار إن مأساة شعب الجنوب لم تبدأ في 7/7/ 1994م بل لقد بدأت في مايو 1990 عندما وجد المواطن الجنوبي نفسه مكشوفا على علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة لم يألفها ولم يعد نفسه للتكيف معها بل ولو أعد نفسه لهذا التكيف لما استطاع، حيث لم تكن قد توفرت لها الأرضية الاقتصادية والاجتماعية، فالمواطن الذي تعود أن يحصل على العلاج والتعليم المجانيين وأن يحصل على العمل من الدولة وأن ينتظر دوره في الحصول على السكن من الدولة، وأن يحميه القانون والقضاء وأن يلجأ إلى مركز الشرطة والمحكمة عندما يتعرض للظلم أو العدوان من أحد وجد نفسه مجردا من كل هذه الأسلحة ولم يكن قد أعد لنفسه الأسلحة البديلة كما هو الحال مع شقيقه في الشمال، ويعتقد أصحاب هذا الموقف أنه حتى لو تغير شكل الوحدة من الدولة البسيطة إلى الدولة الاتحادية، فإن الذي سيظل قائما هو نظام الجمهورية العربية اليمنية الذي يمتلئ بالعيوب والاختلالات والويلات التي تجري فعلها على البسطاء والمسحوقين والمهمشين، وهم السواد الأعظم من الشعب اليمني، لكن أصحاب هذا الموقف لا يقدرون أهمية وجود البرلمان المحلي والحكومة المحلية الفيدراليين وفضيلة الحرية التي لا بد أن يكفلها القانون أو يفرضها الشعب على الحكومات حتى وإن حاولت الالتفاف على إرادتهم خاصة إذا ما أمكن تحويل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني إلى نصوص قانونية ودستورية ملزمة للجميع، كما لا يتصور المتمسكون بهذا الموقف أنه مثلما يمكن أن يحتال عليهم حكام الفيدرالية أو الدولة الأحادية يمكن أن يمارس هذا الدور عليهم حتى في ظل الدولة الشطرية إذا ما اختل التوازن بين حق الأغلبية في التعبير عن خياراتها وقدرة المتحذلقين والمخادعين السياسيين في الالتفاف على إرادة الأغلبية وقادة الدولة الشطرية بالتأكيد لن يكونوا من صنف الملائكة.

علينا هنا أن نتجرد من تناول قضية الوحدة الاندماجية أو الفيدرالية أو حتى الانفصال من منطلق الفضيلة والرذيلة الأخلاقيتين، أو من منطلق المقدس والمحرم الدينيين، لأن هذه القضية هي قضية سياسية اجتماعية اقتصادية ترتبط بما يحقق مصالح الناس، وليس بالضرورة أن من يتمسك بالوحدة الاندماجية، أكثر إيمانا وتقوى وورعا وإسلاما، أو أكثر وطنية وشرفا ونزاهة وخلقا من المنادي بالفيدرالية أو حتى بالانفصال، فمن المعروف أن من بين المدافعين عن (الوحدة الاندماجية) مئات الفاسدين واللصوص بل والمجرمين الذين يكون الخوف من الله هو آخر ما يشغل بالهم وينضمون في ذلك إلى بعض المؤمنين الصادقين والشرفاء وأصحاب السمعة المحترمة، ومثل ذلك يمكن أن يقال على المنادين بالانفصال والفيدرالية، وهنا لا بد من معاتبة الذين يتهمون دعاة الوحدة بالخيانة والعمالة (للنظام اليمني) ومثلهم من يتهم دعاة الانفصال بالعمالة والخيانة واللاوطنية، لأن الوحدة والانفصال، وطبعا الفيدرالية لا علاقة لكل منها بالإيمان والكفر ولا بالفضيلة والرذيلة وإن قيمة كل منهما تكمن في ما تقدمه للناس من مصالح وما تحققه للمجتمع من استقرار وتوازن اجتماعي وما توفره للشعب من تنمية ونهوض وازدهار وخدمات وحريات وحقوق أو العكس.

> الانفصال سيظل واردا إذا ما فشلت الدولة البسيطة (المركزية الأحادية) في تحقيق مصالح الوطن والمواطن

إن التوظيف الديني والأخلاقي لقضية الموقف من الوحدة (الاندماجية أو الفيدرالية) أو الانفصال يأتي فقط من أن أجل تسويق مواقف أصحاب هذا التوظيف، وتسفيه مواقف المخالفين لهم، فالذين يصرون على إن الوحدة الاندماجية هي فريضة دينية إنما يسيئون إلى الإسلام لأنهم يتصرفون وكأنهم يقولون لنا تحملوا كل المظالم والفواحش والمنكرات التي أتت بها الوحدة الاندماجية فهي واجب ديني والصبر على متاعبها واجب ديني وفي ذلك لعمري أبشع الإساءات إلى دين العدل والحرية والحق والفضيلة والورع والتقوى وربط الإيمان بعمل الصالحات، في حين كلما جاءتنا به وحدة 22 مايو الاندماجية وحرب 7/7 لا علاقة له بأي من الصالحات، كما إن شيطنتهم لمطالب المظلومين وتكفيرهم وتصوير مواقفهم الرافضة للظلم والإقصاء والسلب والنهب والتمييز الشطري والاستكبار والقتل والقمع على إنه يتعارض مع الإسلام وتعاليمه إنما يقدمهم لنا على إنهم يريدون أن يقولوا لنا أن هذه المظالم قد جاء بها الإسلام وأي مطالبة بتغييرها إنما هي رفض للإسلام.

> الفيدرالية أو الدولة الاتحادية مثلما ليست لعنة شيطانية أو حيلة للتمهيد للانفصال فإنها أيضا ليست استمرار للنظام الأحادي المركزي الشمولي

الفيدرالية أو الدولة الاتحادية مثلما ليست لعنة شيطانية أو حيلة للتمهيد للانفصال فإنها أيضا ليست استمرار للنظام الأحادي المركزي الشمولي الممتلئ بكل عوامل الفساد والظلم والاستبداد والطغيان، والفيدرالية بهذا لا تقدم وصفة سحرية لحل قضايا الوطن بقدر ما توفر أرضية خصبة للإبداع والتميز التنافس والمبادرة الخلاقة لتقديم المثل الأفضل في الإدارة والتنمية والخدمات واحترام الحريات والحقوق، وهو ما يحفز الأقاليم على التباري في تقديم هذا الأفضل.

أما الانفصال فإنه سيظل واردا إذا ما فشلت الدولة البسيطة (المركزية الأحادية) في تحقيق مصالح الوطن والمواطن، وهي قد فشلت بكل تأكيد، كذلك سيظل واردا إذا لم تنجح الدولة الاتحادية في تلبية تطلعات الناس نحو حياة أفضل وحريات أوسع وحقوق أكثر احتراما وخدمات وتنمية أوفر ومكانة أكثر احتراما بين الأمم.

برقيات:

* الصحفي المبدع والكاتب المميز، وصاحب صحيفة "النداء" الرائعة الأستاذ سامي غالب بدا غاضبا وساخطا غلى دعاة الفيدرالية، لكنه لم يقل لنا أسباب غضبه، . . نعم يا صديقي صيغة حوار موفمبيك ليست المثلى لكن البدائل المتوفرة كانت أسوأ، والعبرة ليست في المكان أو الشكل بل في المخرجات.

* أحد قادة الحزب الحاكم، سابقاً وحالياً، ويسبق اسمه بحرف (د) بذل جهدا كبيرا في محاولة إقناعنا بأن الفيدرالية فكرة استعمارية هدفها تمزيق الأوطان وخص بالذكر بريطانيا والولايات المتحدة كدولتين استعماريتين.. مسكين هذا الجهبذ، هو لا يعلم أن هاتين الدولتين فيدراليتان إلا إذا كان يريد إقناعنا انهما تتآمران على بلديهما عندما قبلتا بالفيدرالية لهذين البلدين.

* قال الشاعر أبو الطيب المتنبي:

إذا كنتَ تَرْضَى أنْ تَعيشَ بذِلّةٍ فَلا تَسْتَعِدّنّ الحُسامَ اليَمَانِيَا
وَلا تَستَطيلَنّ الرّماحَ لِغَارَةٍ وَلا تَستَجيدَنّ العِتاقَ المَذاكِيَا
فما يَنفَعُ الأُسْدَ الحَياءُ من الطَّوَى وَلا تُتّقَى حتى تكونَ ضَوَارِيَا
إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذَى فَلا الحَمدُ مكسوباً وَلا المالُ باقِيَا
وَللنّفْسِ أخْلاقٌ تَدُلّ على الفَتى أكانَ سَخاءً ما أتَى أمْ تَسَاخِيَا

المواطن والدولة أيضاً.. بين معادلة السياسة والمصالح !

محيي الدين جرمة
Jh_send@yahoo.com

"هم جالسين ينهبوا حقنا ويخربوا عيش الناس,كرامة في ضياع ولا دولة".. عبارة بسيطة لكنها ونقدية وعميقة لمواطن يمني يقارب عمره فوق الستين كان يجلس صباح أمس في شارع المطاعم, بمحيط التحرير, بالأمانة, المواطن يعاني وينتقد بما يحسه بشكل مباشر وقد أخذ يشكو الجوع والعوز وضيق الحال,قال آخر بجواره كان يشرب "شاي حليب" عند"مدهش", من أين أنت حج, رد الستيني "من الجن" وغادر لتوه, كان رده مدعاة لضحك آخرين في نفس المقهى وحوار طاولات حديدية صلعاء من فرط سماعها أحاديث حول السياسة وأحاديث وهموم ومشكلات اليمني التي لا تنتهي كما يبدو.؟!

مع مخاضات المشهد منذ انطلاق فكرة التغيير في 2011 في بعض دول المنطقة طالما حلم الناس بأن تنتهي معاناتهم ويأتي يوم لا يتحدثون فيه سوى عن أمور تتجاوز النمطيات الاجتماعية أو السياسية في طريقة التفكير,ولعل الناس قد يعولون على ما كان قد أخذ في التشكل كحالة فرز وكشف واسع ومباشر لعديد بعض القوى التي يذهب محللون وخبراء إستراتيجيون إلى أنها حتى وإن كانت لديها نفوذ يعبث وعنجهيات تطول الشعب باستهداف الفكرة التي يمكنها تأمين الحماية بالمعنى الوطني العام للتراب ومقدرات أمة.

تزداد الممارسات الخاطئة لقوى متنفذة ليترجم ذلك غياب للقوانين الطبيعية ذاتها وكخلل في بنية الوعي السياسي في الحكم, وعدم إدراك عتبة المراحل على خطورتها وحملها محمل المسئولية الجدية في إنتاج معادلة حقيقية, لا تخضع للمساومات, ضد قيم ما يفترض أن ترسى وتكرس كقيم لدولة مؤسسية,لا أن تبقى دولة في حالة غياب عن الوعي حد العبث واللامعقول, حدا يقف معه المرء إزاء دلالات عدم وجود الدولة سوى كلافتة "خرج للصلاة وسيعود" فيما المعول أن لا تتعطل الدولة أو تتقيد بأي فرض لمصالح تقف على الضد من مفهوما وبناها كمنظومة تتعلق بشأن عام ينشد الاستقرار في الدولة والحياة.

الدولة تتلاشى ولا تساوي شيئا إن لم تنتظم معنى كونها قيم وتحصينات دفاعية وصيغة سلام وحفظ لكرامة وسيادة مجتمع وأرض,والدولة تستمد وجودها وجودها من عدها قيمة مدنية وأسس تتمثل التشريع والقوانين والرؤى والأعراف أيضا في استيعاب حالة التنوع الثقافي والاجتماعي وخصوصياته التي تكون هي من يسم إنوجاد الدولة المعيارية والمجتمع المعياري الطبيعي,وقبل كل ذلك تبقى الدولة شخصية الشعب والبلد لبناء الإنسان والحضارة وحداثة الاحتياج الماس في تطلب الأخذ بالخبرات وتمثل الدولة رؤية حضارية وجديدة للمجتمع في الحياة والتعايش, وهي صورة راقية من إدارة وأسلوب التطور المعرفي في حياة المجتمعات وبضوئها دول وبلدان وشعوب وحضارات.

في اليمن استمرت وتستمر مظاهر اللادولة في صورة مشاهد منفلتة وتصرفات غير مسئولة ولا مبالية بمن حولها, سواء أتت من نافذين من داخل بنية الدولة ومؤسساتها أو من خارجها, ذلك أنه تسيدها على الشأن العام في تبقى صفاتها طارئة على ما يحلم ويطمح الناس من أجل تحقيقه, كما تغيب الدولة كلما دأبت على إضعاف نفسها من الداخل مع كل بروز جديد لمظاهر سالبة تنافي قيمها ومبادئها وأسسها كدولة و ككيان اجتماعي عام يصعب فكفكته, أو التأثير عليه بما قد يفقده توازناته الطبيعية, والتي ستبقى متماسكة بالخصوص في أحول وجود "واستنهاض وصون قوة إرادة عامة" لا تقبل الخصخصة أو التميع الأيدلوجي.

لا تستقر ملامح تشكل الدولة كهوية وطنية في ظل ممانعات, تبغي من وراءها عناوين وجهويات مجرد إرسال رسائل غزل بين أقطاب معادلة السياسية والمصالح, والأنكى أن تبرز حقيقة أن من يضعف شخصية الدولة تهاونها,ومهادنتها التاريخية, لقوى تضع نفسها فوق القانون والدولة نفسها,متناسية أنها في يوم ما ليس لا مناص من أن تصطدم حساباتها الخاصة بحسابات وأولويات شعب طالما تعرض للاستبداد والاستبعاد مرارا ومرارة,لكنه يبقى كشعب أداة يصعب التمادي في استبعاده لأنه المتمثل لمشروعية و هوية وشخصية الدولة وسيادة الوطن بما هو إنسانا وأرض وثروات واستراتيجية تبني على تراكم نضالات عدة وجسامة تضحيات.